ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

MECAS دفاتر V°18 / N°1 / Juin 2022

دور المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المؤسسية في الجزائر.

حالة الهيئات الجمعوية بولاية تلمسان

The role of civil society in the implementation of institutional governance in Algeria.The case of associative bodies of the wilaya of tlemcen.

زواد نسيمة[1]

طالبة دكتوراه /مخبر البحث في الاقتصاد غير الرسمي، المؤسساتية والتنمية/جامعة ابوبكر بالقايد تلمسان

z.nassima13dz@gmail.com

بن يخلف زهرة

استاذة التعليم العالي / مخبر البحث في الاقتصاد غير الرسمي، المؤسساتية والتنمية /جامعة ابوبكر بالقايد تلمسان

benikhlef_z@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 02.02.2022 ,تاريخ القبول :29.03.2022 ,تاريخ النشر:06.06.2022

الملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية؛ التطرق إلى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في إرساء وتفعيل الحوكمة المؤسسية في الجزائر. في نطاق ذلك، نقوم بداية بإبراز إطار مفاهيمي للمجتمع المدني مع عرض المحددات الأساسية للحوكمة المؤسسية لاسيما من حيث أنها تمثل استراتيجية فعالة في محاربة الفساد. ومن أجل تشخيص الموضوع تطبيقيا، ارتكزنا على دراسة ميدانية للوسط الجمعوي بولاية تلمسان بما يتجاوب مع إشكالية البحث ويوفر البيانات اللازمة لموضوع البحث. بعد تحليل المعطيات وتطبيق نموذج المعادلات البنائية (SEM) لقياس مؤشرات فعالية المجتمع المدني وعلاقتها بالشفافية والمساءلة باعتبارها أحد أهم مكونات الحوكمة المؤسسية وتدخل في نطاق الأدوار التي يؤديها المجتمع المدني، خلصت الدراسة إلى وجود أثر مباشر موجب للمجتمع المدني على المسائلة من حيث تحديد المسؤوليات وعناصر المحاسبة ونفاذ القوانين ، في حين يوجد أثر سالب للمجتمع المدني على عنصر الشفافية الذي يشمل المصداقية والافصاح والوضوح والمشاركة وهو ما تجسد في الحالة المدروسة. من خلال هذه النتائج يتضح لنا الدور الجوهري للمجتمع المدني لاسيما في تكريس المسائلة والحرص على البعد القانوني والمحاسبة وهو ما يسهم في تجسيد الحوكمة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني –الحوكمة المؤسسية – المسائلة – الشفافية

تصنيف JEL:H7,H79

Abstract :

This article tends to highlight the role of civil society in the embodiment of institutional governance in Algeria. We first, determine the conceptual framework of civil society in link to institutional governance as an effective strategic process, mainly in the fight against corruption. Exploring the case of civil society bodies of the wilaya of Tlemcen, a structural equations model (SEM) has been applied to

[1] المؤلف المراسل

measure the indicators of effectiveness of civil society and its relationship with the criteria of transparency and accountability; as main components of institutional governance; addressing to the role of civil society. The study has shown a positive impact of civil society over accountability action including monitoring and law enforcement; which is indeed, focal aspect in the embodiment of institutional governance.

Keywords: Civil society - Institutional governance - Accountability - Transparency
Jel Classification Codes :H7,H79

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين عدة تغييرات وتحولات عالمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية دعت في مجملها لإعادة الإصلاح ومحاربة الفساد وتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية القائمة على الشفافية والمساءلة.

ولقد تزايد الاهتمام بمكافحة الفساد محليا ودوليا من منظمات حكومية وغير حكومية نظرا لخطورته وانتشاره الواسع وتأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت مسألة مكافحة الفساد من أولويات مؤسسات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية، حيث برزت أهمية المجتمع المدني كشريك أساسي وفعال في تنمية المجتمعات ولم يعد دورها يقتصر على الجانب الثقافي أو الخيري بل تعدى ذلك ليشمل بناء القدرات والمساهمة في التخطيط الاستراتيجي والرقابة والمساءلة والمحافظة على المنظومة المجتمعية وتنمية قيم المواطنة.

تعد الجزائر من الدول التي تسعى في تبني الحوكمة المؤسسية من خلال التأكيد على مبدأ مشاركة المجتمع المدني في مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مساهمته الفعالة في تقديم الخدمات والتأثير المباشر على الفرد والمجتمع باعتباره حلقة وصل مباشرة بين الدولة والمجتمع من أجل محاربة الفساد بتبني مبادئ الشفافية والمسائلة وصولا للتنمية الشاملة . بناء على ذلك تمحورت الاشكالية على الطرح التالي: **ماهو دور المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المؤسسية بتبني الشفافية والمساءلة؟**

فرضيات الدراسة:

- يوجد اثر موجب ذو دلالة احصائية للمجتمع المدني على المسائلة عند مستوى معنوية 5%.
- يوجد اثر موجب ذو دلالة احصائية للمجتمع المدني على الشفافية عند مستوى معنوية 5%.

1-الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات والبحوث متغيرات الدراسة نذكر منها:

-دراسة عاطف محمود عبد العال 2015 :قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية تحت عنوان " نموذج مقترح لتعزيز الشفافية والمساءلة بالإدارة المنظمات غير الحكومية في مصر حيث سعى الباحث اتعرف على أكثر الممارسات الفاسدة شيوعا في المنظمات غير الحكومية وما هي الأسباب وراء هذه الممارسات من أجل معرفة سبل الحد منها وكذلك استقصاء المعاومات التي تواجه الحد من تلك الممارسات الفاسدة بإدارة المنظمات غير الحكومية في مصر .

-دراسة شاوش اخوان جهيدة 2015 :تناولت موضوع واقع المجتمع المدني في الجزائر وذلك من خلال دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر ومحاولة فهم خصوصياته التي تشكلت من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي مر بها في العقود الأخيرة بالإضافة للعوامل الخارجية كالعولمة والمنظمات العالمية حيث خلصت الدراسة الميدانية الجمعيات تملك بنية مؤسسية ضعيفة وتمارس عملها بشكل يتمحور حول شخص الرئيس أو الأعضاء المؤسسين دون التداول على السلطة وممارسة الديمقراطية ، كما تعتمد في تمويلها على الدولة ، كما أن اسهاماتها في التنمية تكون في مجالات محدودة .

-دراسة علي بن عياض 2015 من خلال تناول موضوع التصور الاستراتيجي لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في المملكة العربية السعودية عن طريق دراسة ميدانية لحالة منتدى الشفافية حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المعوقات التي تحد من

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ولخصت نتائج الدراسة إلى غموض الأنظمة والتشريعات الخاصة بالبنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني ومحدوديتها في عمل الشفافية ومكافحة الفساد وقلة الوعي وضعف المشاركة في بناء دولة مؤسسية

-دراسة لمسح القدرات المؤسسية في مجال المساءلة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وقد تم استخدام الاستمارة من أجل التعرف على واقع الممارسات في المؤسسات الأهلية بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف وتشخيص واقع التزام هذه المؤسسة بأنظمتها الادارية وكفاءتها في الحد من مخاطر الفساد ومجابهته والوقاية منه .

-دراسة محمد موسي الصديق 2016 حيث تناول موضوعه دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان حيث خلصت هذه الدراسة أن منظمات المجتمع المدني لها دور تكاملي مع مؤسسات الدولة من أجل تنمية شاملة فواقع منظمات المجتمع المدني في السودان أن الصراعات القبلية وتضارب المصالح تعوق عمل المنظمات في تحقيق أهدافها و تحد من المشاركة القاعدية في العمل التطوعي بالإضافة إلى عدم سن قوانين و التشريعات داعمة ومنظمة للمنظمات وعدم توفير تمويل الازم يحول دون نجاح منظمات المجتمع المدني .

-دراسة أحمد صلاح 2020 حيث تناولت الحوكمة المؤسسية كمتغير في تخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي وقد أفضت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية تأثيرية دالة احصائيا بين تطبيق أبعاد الحوكمة الرشيدة والتخطيط لإدارة الأزمات بالمجتمع المحلي.

-مركز أبجد للدراسات والتنمية بالتعاون مع برنامج الحكم الرشيد التابع للوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ 2021 كشف عن واقع الحوكمة لدى منظمات المجتمع المدني في اليمن خلصت الدراسة عن تدني كبير في التزام المنظمات المجتمع المدني في اليمن بنظامها الداخلي ولوائحها التنفيذية وأن المساءلة الداخلية نادرة ولاوجود للمساءلة الخارجية كما أن مؤشر الحوكمة يشير إلى أنها في وضع سيء لا يوجد أعمال للحوكمة في منظمات المجتمع المدني وأن المنظمات لا تطبق مبدأ الشفافية.

2- الإطار النظري للدراسة

إن الانتشار الواسع للفساد وآثاره مدمرة على التنمية بمختلف تشعباتها، زاد الاهتمام والمطالبة بتجسيد الحوكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء مما استوجب تظافر جهود كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تبني آليات الحوكمة المؤسسية للحد من انتشاره ، حيث يتطلع المجتمع المدني في المساهمة الفعالة في تنمية عن طريق تطوير آليات ضرورية وكفيلة لتعزيز قيم الشفافية والمساءلة في عملها من اجل خلق بيئة مؤسسية أكثر فعالية لمكافحة الفساد.و لفحص هذا المضمون نعرض مفاهيم المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمجتمع المدني

2-1المجتمع المدني :

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الحرية والاستقرار والامن والنظام وقد نشأ وتطور عبر عدت مراحل تاريخية عديدة سعت كل مرحلة في بلورة وصياغة معالمه الحالية، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم المجتمع المدني وكيف نشاء وماهي أهم خصائصه

-يعتبر المجتمع المدني" مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال لاختيار في عضويتها هذه التنظيمات تطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها او تقديم خدمات للمواطنين او لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف "[2]

-عرف البنك الدولي المجتمع المدني: هو عدد من المنظمات غير الربحية وغير الحكومية والتي تعتمد على النهوض بالاهتمامات والقيم الخاصة بالأشخاص المنظمين إليها وتكون معتمدة على أسس أخلاقية أو خيرية أو دينية أو علمية أو ثقافية ومن تلك المنظمات الجماعات الخاصة بالمجتمع المحلي أو منظمات ذات الطابع غير الحكومي أو جماعات المكونة من سكان المنطقة الاصلية أو المنظمات الخيرية أو النقابات عمالية أو النقابات المهنية"

[2]-سعد الدين إبراهيم "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر " دار القباء القاهرة 2006 ص 38

من الصعب حصر تنوع مؤسسات المجتمع المدني فتصنف مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات تقليدية (القبيلة والعشيرة ومنها نقابات الحرف والصنائع ونقابات الأوقاف والزوايا وغيرها)ومؤسسات حديثة(امتلاكها نظاما بيروقراطيا متطورا واستخدام أساليب وأدوات متطورة تتماشى ومستوى التطور الثقافي والتكنولوجي)[3]. كما تقسم مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات تخص التنظيمات المدنية الكبرى وأخرى مؤسسات متعلقة بالتنظيمات المدنية الصغرى ، أيضا قسم مؤسسات المجتمع المدني حسب النشاط الذي تنجزه من أنشطة النفع العام، أنشطة الاقتصادية وتنموية، الأنشطة السياسية. [4]

وعموما تضم هذه المنظمات النقابات والجمعيات والرأي العام ووسائل الاعلام من خصائصها القدرة على التكيف والاستقلالية والتجانس والتعقيد. [5]

كما أن للمجتمع المدني وظائف هامة يقوم بها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية تتمثل في تحقيق الديمقراطية التي تساهم في تعزيز التطور الديموقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الحرة[6]، و تجميع المصالح وتقديم مساعدات للمحتاجين وتسهيل خدمات خيرية واجتماعية مثل المساهمة في بناء مدارس وتقديم معونات إلى الايتام وتمويل المشروعات الصغرى لإعالة الفقراء وغيرها من الأعمال التضامنية[7]،وكذلك تبني وظيفة حل وحسم الصراعات وترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف، بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية والسياسية وغرس قيم الولاء والتعاون والانتماء والتضامن والاهتمام بالشؤون العامة والمشاركة في التنمية الشاملة [8]،كما تسعى هذه المنظمات إلى التنمية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية فالتنمية لا تكمن في قلة الموارد البشرية وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد فالاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية. يستخدم المجتمع المدني مجموعة من الوسائل منها الاعلام ، علاقته مع الدولة والمؤسسات الأخرى ، تنظيم ندوات ومحاضرات التفاوض والمساومة ، القضاء والمحاكم.

2-1 الحوكمة المؤسسية :

إن ظهور مفهوم الحوكمة المؤسسية جاء ليعزز فواعل رئيسية وهما المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة بمساهمتهم في صنع وتنفيذ السياسات العامة والتصدي للفساد بالمساءلة والشفافية وتجسيد الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، حيث " تقوم حوكمة المؤسسات بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وأهداف أفراد المجتمع ، فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد ومؤسسات والمجتمع ككل "[9].

للحوكمة مؤسسية ابعاد تتمثل فيما يلي :[10]

- **التعبير عن الرأي و المساءلة:** يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

---

[3] عبد القادر كاس "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة " أعمال الملتقى الوطني الثالث المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية جامعة الجزائر 2012

[4] رابح لعروسي " أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر " مجلة النهضة مصر عدد 02 ص 199

[5] -أحمد شكر الصبيحي "مستقبل المجتمع المدني قي الوطن العربي " لبنان مركز الدراسات الوحدة العربية 2008ص 37

[6] - أماني قنديل " المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الجديدة "مطابع الأهرام القاهرة 2000 ص 47.

[7] -ناهد عز الدين المجتمع المدني سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم05 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2000 ص 22

[8] -ناهدعزالدين المجتمع المدني سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم05 مركزالدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2000 ص 18

[9] -مصطفى يوسف كافي نفس المرجع ص 43

[10] Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi,(2008) :"Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007", Policy Research Working Paper 4654, World Bank, pp 7-8 .

- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة ا بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب.
- **فعالية الحكومة:** يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- **نوعية التنظيمات:** يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح
- **سيادة القانون** :يقيس مدى ثقة و التزام المتعاملين بقواعد ا تمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.
- **ضبط الفساد:** يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل أشكال الفساد، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة.

3-1 حوكمة المجتمع المدني (الشفافية والمساءلة) :إن الشفافية والمساءلة ، مفهومان محوران في الحوكمة المؤسسية ووسيلتان أساسيتان لمكافحة الفساد كما أن الشفافية والمساءلة في منظمات المجتمع المدني تختلف حسب أبعاد المنظمة و حجمها، ووضعها القانوني، ونشاطها، للشفافية مؤشرات تمكن من استدلالها وهي متباينة التطبيق حسب حجم المنظمة، وتحديدا حجم أنشطتها، ونطاق عملها الجغرافي الذي تمارس فيه نشاطها وهي : [11]

- توفر وثائق واضحة حول أهداف المنظمة، وفلسفة عملها، وبرامجها، وإتاحتها للجمهور.
- توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنظمة، وكذلك نظام الموظفين، وميزانية المؤسسة.
- إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المنظمة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها.
- قيام المنظمة بتنسيق أنشطتها وبرامجها مع شركاء محليين، أو مع الجمهور المستهدف.
- معرفة المواطنين بأنشطة وبرامج المنظمة وكيفية الحصول على خدماتها، وكيفية تأدية هذه الخدمة.
- نشر تقارير دورية حول نشاطات المنظمة وتمويلها وعلاقاتها، وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني.

وتكون ممارسة المساءلة للمنظمات غير الحكومية إلى:[12]

- المساءلة الداخلية: وهي تشمل الجهات التي تحاسب المنظمة من داخلها، وتشمل الهيئات الرقابية، الهيئة العامة (سواء الهيئات المفتوحة أو المغلقة أو مجلس الأمناء).
- المساءلة الخارجية: وتشمل الحكومة ممثلة في وزارة الاختصاص وديوان الرقابة المالية والادارية وهيئة مكافحة الفساد، والمستفيدين، والمجتمع المحلي، والجمهور، الممولين.

3- واقع منظمات المجتمع المدني والحوكمة المؤسسية في الجزائر:

عرف المجتمع المدني بالجزائر عدة تطورات يمكن تقسيم هذه المحطات إلى خمس مراحل أساسية[13] بدايتا من التكوينات التقليدية ، ثم الضغوطات الاحتلال الفرنسي على نضال المجتمع المدني في الجزائر ، وبعد الاستقلال سيطرة ومنع الدولة الجزائرية أية تنظيمات خارج الحزب الواحد ، ثم يليها مرحلة الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية التي ساهمت في حرية تنظيم المجتمع المدني الجزائري إلا أن الأوضاع الأمنية من العشرية السوداء التي مرت بها الدولة وإقرار حالة الطوارئ وتعليق عمل منظمات المجتمع المدني ، وصولا إلى المجتمع المدني في الالفية الثالثة . والجدول الموالي يوضح عدد منظمات المجتمع الجزائري وتصنيفها.

---

[11]-حسنين توفيق إبراهيم "بناء المجتمع المدني :المؤشرات الكمية والكيفية قي المجتمع المدني " مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 1992 ص 695-698

[12]-أماني قنديل " تطوير مؤسسات المجتمع المدني " الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،2004ص 28

[13]- - ناجي عبد النور " النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية " مدرية النشر لجامعة قالمة الجزائر 2006ص 65

من خلال الجدول الجدول رقم: (01) والذي يخص تصنيف المجتمع المدني في الجزائر نلاحظ أن عدد الجمعيات التي تشكل المنظمات المجتمع المدني وصل 108940منظمة لسنة 2021تشمل مختلف التخصصات و الملاحظ أن هذا التنوع في المجالات وأن أكبر نسبة شملت جمعيات الأحياء وجمعية أولياء التلاميذ والجمعيات الرياضة وفنون والثقافة والجمعيات الدينية أما باقي الجمعيات فهي موزعة عبر عدت مجالات ، يتبين من الجدول أن هناك تباين في نوع الجمعيات ، المجموعة الأكبر هي عبارة عن جمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية والتي تمثل أكثر من 80% من مجمل الجمعيات وهي في الواقع جمعيات لا تشكل ضغط على الدولة وهي جمعيات ذات الدور المكمل للدولة ومدعمة من السلطات العمومية ، أما باقي الجمعيات فهي صغيرة الحجم ومبعثرة بين القطاعات .

الجدول رقم: (01) تصنيف المجتمع المدني في الجزائر

صنف	المجموع	النسبة
مهنية	4618	4,24%
دينية	15974	14,66%
رياضة	18032	16,55%
فنون وثقافة	13134	12,06%
أولياء التلاميذ	16631	15,27%
علوم وتكنلوجيا	1052	0,97%
جمعيات الاحياء	23371	21,45%
بيئة	5205	2,30%
معاقين	1746	1,60%
مستهاكين	142	0,13%
شبيبة وطفولة	3634	3,34%
سياحة وترفيه	142	0,13%
متقاعدين ومسنين	3634	3,34%
نساء	1086	1%
تضامن وأعمال خيرية	4304	3,95%
انقاذ	339	0,31%
صحة وطب	945	0,87%
وتلاميذ قدامى وطلبة	132	0,12%
تصنيفات المطابقة	48957	44,94%
تصنيفات غير المطابقة	59983	55,06%
المجموع	108940	100%

المصدر : موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية[14]

2-3-مؤشرات قياس الحوكمة المؤسسية: نعتمد في هذا الجزء على المؤشرات العالمية للحوكمة الصادرة من البنك العالمي ،وجدول التالي يوضح واقع مؤشرات الحوكمة المؤسسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، كما هو مبين في الجدول رقم 02.

من خلال الجدول رقم 02، يتضح أن :

مؤشر ابداء الرأي والمساءلة : يتضح استقرار النسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم بنسبة 10 -25خلال الفترة 2000-2020 مع تسجيل تحسن سنتي 2005 و2014 ، أما السنوات الأخرى فإن مؤشر إبداء الرأي والمساءلة إنعكس سلبا على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك حرية تكوين الجمعيات باعتبارهاكيانات تسهم في تطوير ودعم الاقتصاد المؤسسي .

مؤشر فاعلية الحكومة : يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة والمدنية ومصداقيتها حيث يوضح هذا المؤشر أن الجزائر من بين أحسن ترتيب

جدول رقم 02: مؤشرات الحوكمة المؤسسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	التعبيرعن الرأي والمساءلة	فعالية الحكومة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
2000	14,43	14,87	23,08	11,88	18,78
2002	18,91	31,12	29,59	33,17	23,23
2003	18,91	31,12	32,14	31,68	28,79
2004	23,56	34,48	30,05	33,49	27,8
2005	25,48	39,22	42,65	28,23	40
2006	22,6	38,05	29,41	27,75	36,59
2007	20,19	32,52	27,18	24,88	34,47
2008	20,67	31,07	21,36	25,48	33,01
2009	17,54	35,41	12,92	23,22	33,49
2010	18,48	38,76	9,57	26,54	36,67
2011	20,19	36,02	9,95	24,41	35,07
2012	22,54	35,07	9	26,76	37,44
2013	23,94	35,07	11,85	30,99	39,34
2014	25,12	35,1	8,17	24,04	32,21
2015	24,63	35,58	10,58	19,23	29,81
2016	23,65	35,58	10,1	18,75	27,88
2017	23,15	30,77	10,58	19,23	30,77
2018	21,26	34,13	8,65	23,56	27,88
2019	19,81	33,65	7,69	20,67	29,33
2020	18,36	33,65	9,13	21,63	28,37

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي: WGI 2021 Interactive > Home (worldbank.org

من بين المؤشرات الحوكمة كما حافظ على مستواه المتوسط 2002-2018 الأمر الذي انعكس على تحسين نوعية الخدمات مقارنة 2000.

مؤشر نوعية الأطر التنظيمية : الملاحظ أن مؤشر نوعية الأطر التنظيمية الجزائريشهد تغيير نسبي أحيانا وو صل لأعلى نسبة سنة 2005ب 42.50 ،ثم وصل لأدنى مستوى سنة 2014، 2012تحتل أسوء ترتيب من بين المؤشرات الحوكمة العالمية حيث أن أكثر من 90 بالمئة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة لدلك استوجب من الدولة تحسين نوعية الخدمات المؤسساتية العامة والمدنية من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية

مؤشر سيادة وحكم القانون : يعتبر ترتيب الجزائر أقل من المتوسط من بين دول العالم المشمولة بالدراسة وهو ما عكس سلبا على الاستثمار في الجزائر المحلي أو الأجنبي من خلال نظم الملكية والحقوق ، حيث أن المؤشر ارتفع سنة 2004 بنسبة 33.40 ;ولكنه استمر بالهبوط تارة والصعود مرة أخرى ما بين 25-30 .

مؤشر مكافحة الفساد: ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد متذبذب حيث أنه سنة 2000إلى ما نسبته 18,78 تم ارتفع سنة 2005 أعلى نسبة 40.00 ، حيث أن هذا المؤشر غير مستقر مما يعني على الدولة مضاعفة مجهودها في مكافحة الفساد بكل أشكاله من أجل تدعيم مصداقيتها في المجتمع.

4- دراسة ميدانية للوسط الجمعوي لولاية تلمسان:

4-1منهجية الدراسة :

نستعرض من خلال هذا الجزء عناصر الدراسة التي اختيرت بناء على ملائمتها مع موضوع الحوكمة المؤسسية والمجتمع المدني ، اما اعتمدنا علي الاستبيان والتي هي أداة جمع المعلومات من عينة المتمثلة في الوسط الجمعوي لولاية تلمسان باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية (الهيكلية) وتحليل مسار باستخدام برنامج smart pls ،حيث يمثل المتغير المستقل (المجتمع المدني) والمتغير التابعة (الشفافية والمساءلة).

-مجتمع العينة: تمثل مجتمع الدراسة من منظمات المجتمع المدني أما بالنسبة لعينة الدراسة فتمثل في جمعيات ولائية ومحلية من الوسط الجمعوي لولاية تلمسان وعددها 70 جمعية ولائية ومحلية من مختلف البلديات وقد تم توزيع استبيان عينة الدراسة بالطريقة المباشرة ، تم **استرجاع** 57 من مجموع العينة حيث شمل الاستبيان البيانات الشخصية والجزء الآخر قسم لثلاث محاور الأول حول المجتمع المدني (مؤشر البنية ، مؤشر المحيط الخارجي ، مؤشر القيم ، مؤشر الأثر) ، المحور الثاني : مظاهر وانعكاسات الشفافية ، المحور الثالث مظاهر وانعكاسات المساءلة .

-جدول رقم (3) تحيل احصاءات الوصفية للبيانات الشخصية :

الجنس			المستوى التعليمي			الخبرة بالسنوات			العضوية			الوضع الوظيفي		
ذكر	48	82.2	أقل من الثانوي	2	3.5	أقل من 5	31	54.4	رئيس	28	49.1	عاطل	11	17.5
أنثى	09	15.8	ثانوي	22	38.6	5-15	19	33.3	عضو	28	49.1	موظف	42	73.7
			جامعي	33	57.9	أكثر من5	07	12.3	مساعد	1	1.8	متقاعد	04	7.0
المجموع	57	100		57	100		57	100		57	100		57	100

من خلال تحليل البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج أن المبعوثين الأعلى نسبة تشمل الذكور بما نسبته 82.2% مقابل جنس الاناث بنسبة 15.8% ، وهذا يدل على أن غالبية الناشطين في العمل الجمعوي من العينة هم من الذكور ويمكن تفسير هذه النتيجة الاحصائية العمل الجمعوي يتطلب جهد ووقت وأن نقص مشاركة المرأة وعزوفها راجع لعبء المسؤولية الأسرية وكذلك الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري ، أما

عن المستوى التعليمي للمنخرطين محل الدراسة لديهم مستوى جامعي بنسبة57.9%، تليها نسبة 38.6% من مستوى تعليمي ثانوي وهذا يدل على أن المتطوعين ذو مستوى تعليمي جيد يعكس الوعي وأهمية الانخراط في الجمعيات مما يمكنهم من صياغة الأهداف والسعي لتحقيقها ، وحسب العينة تكاد تتناصف مابن رئيس الجمعية وعضو في الجمعية ، أما الخبرة فمن خلال المعطيات اتضح أن أغلبية المنخرطون هم موظفون وذلك بنسبة 73.7%والجزء المتبقي والذي يمثل نسبة 17.5 عاطل عن العمل وأغلبية الجمعيات لها خبرة أقل من خمس سنوات ومابين 5-15 سنة ، وهو مايعكس الزيادة الواضحة في نمو عدد المنظمات المجتمع المدني في الجزائر والتسهيلات المقدمة والدعم .

2-4نتائج الدراسة القياسية:

التقييم القياسي للنموذج البحثي:أولا تم اختبار صحة و موثوقية النموذج ، و بصدد تقييم موثوقية المؤشرات تم حذف 16 عبارة (items) وهي: (Q1.Q13.Q14.Q17.Q18 .Q26.Q28.Q30.Q41.Q42.Q43.Q44.Q46.Q47.Q48.Q49)

لأن التشبع الخارجي لهذه العبارات (outerloadings) جاء ما بين0.4،0.7، و لذا كان ينبغي إزالته إذا كانت هذه الإزالة تؤدي إلى زيادة الموثوقية المركبة (reliability composite) و متوسط التباين المفسر (AVE) فوق قيمة العتبة المقترحة (Hair and al , 2014) وهو ما حصل في هذه الدراسة. يظهر الجدول رقم 5 . 4 أن الموثوقية المركبة للمركبات (constructs) كانت أعلى من الحد الأدنى المطلوب و هو0,7 (Hair and al, 2011) ..

الشكل رقم (01): نتائج معاملات التحميل(التشبعات) outerloadings

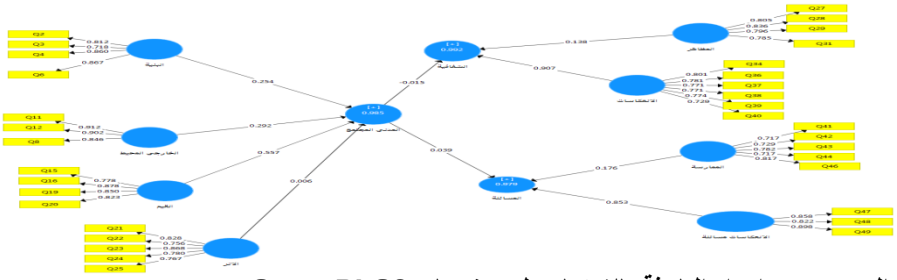

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS3

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك تسعة (03) متغيرات كامنة (المجتمع المدني، المساءلة و الشفافية) وكل متغير كامن هو الآخر موصول بمجموعة من المتغيرات ا (Manifestes) تعبر عن سلالم القياس أي العبارات (Items) المشكلة لاستمارة الاستبيان وذلك بتمثيل عاكس (Schéma Réflective) والذي معناه أن كل متغير كامن يتم قياسه انطلاقا من مجموعة من المتغيرات المقاسة الخاصة به.

- مؤشرات جودة النموذج: يتم تقييم جودة النموذج من خلال مجموعة من المؤشرات والموضحة كما يلي:

تقييم نموذج القياس: إن التوصل إلى نماذج أكثر صلاحية للاستخدام وأكثر ملائمة لبيئة بحثية فهذا يعني بالضرورة أن تلك النماذج تتمتع بصدق وموثوقية عاليين تتيح للدراسات اللاحقة بأن تستخدمها، ومن هنا تبرز أهمية كل من الصدق التقاربي والصدق التمييزي لذلك اعتمدت الدراسة الحالية عليهما في اختبار صدق المقاييس المستخدمة.

أ- الصدق التقاربي: Convergent Validity

الجدول (04): مؤشرات الصدق التقاري

المتغيرات الكامنة	متوسط التباين المفسر AVE	الموثوقية المركبةComposite Reliability	Cronbachs Alpha ألفا كرونباخ	Rho De Joreskog

الأثر	0.641	0.899	0.864	0.859
الانعكاسات	0.595	0.898	0.864	0.864
البنية	0.666	0.888	0.53	0.833
الشفافية	0.574	0.904	0.878	0.876
القيم	0.694	0.901	0.854	0.852
المجتمع المدني	0.606	0.925	0.907	0.907
المحيط الخارجي	0.787	0.917	0.870	0.864
المسائلة	0.691	0.899	0.855	0.851
المظاهر	0.649	0.881	0.833	0.821
الممارسة	0.568	0.867	0.845	0.812
انعكاسات المساءلة	0.739	0.895	0.825	0.823

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SmartPLS3. :

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن كل متوسطات التباين المفسر (AVE) أكبر من 0,50 كما أن جميع معاملات الموثوقية المركبة (CR) معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من 0,70، إضافة إلى أن جميع معاملات Cronbachs Alpha ومعاملات Rho De Joreskog معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من0,70 هي الأخرى، كما لا ننسى معاملات التشبع (Factor Loading) أكبر من 0.70 (من خلال الشكل أعلاه) وعليه ومن خلال هذه المؤشرات يمكن القول بأن هناك صدق تقاربي وهذا بدوره يدل على جودة نموذج القياس المستخدم .

ب- الصدق التمييزي: Discriminant Validity

الجدول (05): مؤشرات الصدق التمييزي

	الأثر	الانعكاسات	البنية	الشفافية	القيم	المجتمع المدني	المحيط الخارجي	المسائلة	المظاهر	الممارسة	إنعكاسات المسائلة
الأثر	0.801										
الانعكاسات	0.606	0.771									
البنية	0.453	0.609	0.816								
الشفافية	0.643	0.991	0.618	0.758							
القيم	0.608	0.603	0.666	0.635	0.833						
المجتمع المدني	0.578	0.749	0.824	0.674	0.737	0.779					
المحيط الخارجي	0.404	0.538	0.673	0.553	0.711	0.761	0.887				
المسائلة	0.308	0.3303	0.151	0.309	0.186	0.203	0.136	0.831			
المظاهر	0.674	0.685	0.545	0.748	0.737	0.725	0.596	0.278	0.805		
الممارسة	0.271	0.409	0.136	0.409	0.229	0.192	0.048	0.770	0.265	0.753	
إنعكاسات المسائلة	0.265	0.244	0.110	0.249	0.130	0.153	0.112	0.780	0.243	0.687	0.860

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SmartPLS3. :

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن جميع معاملات DV معنوية ومقبولة إحصائيا وذلك بعد النظر إلى القطر إذ نلاحظ أن كل متغير متميز عن الآخر (قيمة تقاطع المتغير مع نفسه في القطر أكبر من تقاطع متغير مع المتغير آخر) وهذا ما يدل على وجود اختلاف بين المتغيرات الكامنة وبالتالي عدم تشابها وأن كل متغير كامن يمثل نفسه.

تقييم النموذج الهيكلي: يتم تقييم جودة مطابقة النموذج الهيكلي باستخدام مجموعة من المعايير المبينة في الجدول التالي :

الجدول (06): مؤشرات مطابقة النموذج الهيكلي.

المتغير الكامن التابع	R Square	Q^2
الشفافية	0.51	0.549
المسائلة	0.43	0.659

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SmartPLS3 :

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن قيمة معامل التحديد R Square معنوية ومقبولة إحصائيا، بحيث أن المجتمع المدني تفسر ما مقداره حوالي 51% من المتغير الكامن التابع والمتمثل في الشفافية، أن المجتمع المدني تفسر ما مقداره حوالي 43% من المتغير الكامن التابع والمتمثل في المسائلة، أما بالنسبة لقيمة Q^2 معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من 0 وهذا ما يدل على قدرة المتغيرات الكامنة التابعة على التنبؤ، وهذا ما يدل على جودة النموذج المقترح ككل.

- اختبار فرضيات الدراسة:

معاملات المسار:

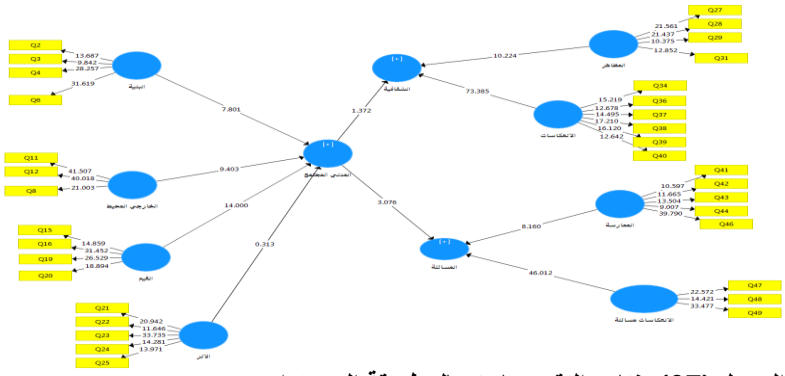

الجدول (07): نتائج التقدير باستعمال طريقة البوستراب

	Beta	Std .Dev	T. value	P. value
الأثر⟵المجتمع المدني	0.006	0.020	0.313	0.754
انعكاسات⟵الشفافية	0.907	0.012	73.385	0.000
البنية⟵المجتمع المدني	0.254	0.033	7.801	0.000
القيم⟵المجتمع المدني	0.557	0.040	14.000	0.000
المجتمع المدني⟵الشفافية	0.015-	0.011	1.372	0.171
المجتمع المدني⟵المسائلة	0.039	0.013	3.076	0.002
المحيط الخارجي⟵المجتمع المدني	0.292	0.031	9.403	0.000
المظاهر⟵الشفافية	0.138	0.014	10.224	0.000
الممارسة⟵المسائلة	0.179	0.022	8.160	0.000

انعكاسات المسائلة ⟸المسائلة	0.853	0.019	49.012	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SmartPLS3

يتضح من خلال الجدول والشكل أعلاه أنه يوجد أثرسالب للمجتمع المدني على الشفافية إذ بلغ هذا الأثر قيمة (-0.015)، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الأثر غير دال احصائيا (غير معنوي)وبالتالي قبول الفرضيةH_0 و رفضH_1 ونقول أن هناك أثرسالب وغير معنوي للمجتمع المدني على الشفافية، كما كان هناك أثر موجب وذو دلالة إحصائية(معنوي)للمجتمع المدني على المسائلة، حيث بلغ قيمة الأثر (0.039)وبالتالي قبول الفرضيةH_1 و رفضH_0 ونقول أن هناك أثر مباشر موجب وذو دلالة إحصائية للمجتمع المدني على المسائلة .

خاتمة

سعت السلطات الجزائرية إلى سن قوانين و اصلاحات هامة من أجل تفعيل دور المجتمع المدني والمساهمة في تجسيد الحوكمة من خلال المشاركة في تسيير الشأن العام وصنع القرار والمساءلة والشفافية ، غير أن هذه النصوص تظل بعيدة قليلا عن الواقع المعاش ، بحيث خلصت الدراسة إلى أنأغلب الجمعيات هي ذات الدور المكمل للدولة ومدعم من السلطات العمومية وتنشط في القطاعات الاجتماعية والرياضية بالدرجة الأولى ، أما الباقي فهي جمعيات صغيرة ومبعثرة بين القطعات الأخرى تعاني من جملة مشاكل كالتمويل والمقر وغياب الاعلام و الدعم والبيروقراطية،و أن المشاركة النسوية مهمشة و ضعيفة ضمن حركات المجتمع المدنيوالعزوف في المشاركة في العمل التطوعي، والملاحظ أن هناك فوارق بين الأهداف المعلنة للجمعيات ونشاطها الفعلي وتضارب مصالح بين مسؤولي الجمعيات ، خصوصا الجمعيات التي تكون تحت وصاية الاحزاب السياسية ، من جملة ما خلصنا به من أجل تفعيل دور الحوكمة المؤسسية لذى منظمات المجتمع المدني مايلي :

-تبدأ عملية حوكمة المجتمع المدني عن طريق تنمية الوعي الجماهيري نحو ممارسة الديمقراطية ، وحرية التعبير ، وخلق مبادرات ذاتية والمساهمة في هندسة الحوكمة اداريا من أجل أن ترقى للمستوى المطلوب عنطريق الشفافية والمساءلة

-على المجتمع المدني العمل على اشراك أفراد المجتمع بكافة أطيافه في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تشكيل قوة فاعلة للتأثير على السياسة العامة

- حوكمة المجتمع المدني يجب أن تنص عليها قانونيا وبوضوح تام كالحق في عملية المشاركة في صنع القرار على الصعيد المحلي و الوطني وسعي الدولة نحو الانفتاح على مواقف المجتمع المدني

-رفع الوصايا الحزبية السياسية على نشاط المجتمع المدني ، من أجل التركيز أكثر على أهدافه المسطرة

قائمة المراجع:

1. سعد الدين إبراهيم "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر " دار القباء القاهرة 2006
2. أحمد شكر الصبيحي"مستقبل المجتمع المدني قي الوطن العربي " لبنان مركز الدراسات الوحدة العربية . 2000
3. أماني قنديل " المجتمع المدني في مصر مطلع الألفية الجديدة " مؤسسة الأهراممؤسسة الاهرام - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2000.
4. ناهد عزالدين المجتمع المدني سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم05 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2000
5. أماني قنديل " تطوير مؤسسات المجتمع المدني " الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2004ص 28
6. ناجي عبد النور " النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية " مدرية النشر لجامعة قالمة الجزائر 2006
7. رابح لعروسي " أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر " مجلة النهضة مصر مج 10 عدد 02 ص 199
8. -ناهد عز الدين المجتمع المدني سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم05 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة 2000
9. حسنين توفيق إبراهيم "بناء المجتمع المدني :المؤشرات الكمية والكيفية قي المجتمع المدني " مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت 1992
10. مصطفى يوسف كافي نفس المرجع ص 43الحوكمة المؤسسية، ألفا للوثائق ، 2017
11. عبد القادر كاس "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة " أعمال الملتقى الوطني الثالث المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية جامعة الجزائر 2012
12. Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi,(2008) :"Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007", Policy Research Working, World